حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٨) ١٣/٠٧/٢٠١٤ م | www.al-badeel.org | Issue (148) 13/07/2014

«الائتلاف» بين المؤسسة والأشخاص وسؤال تصحيح المسار

حسام ميرو

بعد مخاض عسير للائتلاف الوطني في سياق انتخاب رئيساً له خلفاً لأحمد الجربا تم انتخاب هادي البحرة رئيساً جديداً منذ أيام، ولقيت الصراعات داخل الائتلاف من أجل انتخاب الرئيس تجاذبات في داخل الائتلاف وخارجه، وأنتجت خلافات جديدة بين أعضائه وكتله.

مشكلات الائتلاف الوطني ليست جديدة، وهي متجددة منذ أن تأسس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، خاصة أن الدول الإقليمية الداعمة للائتلاف كانت جزءاً لا يتجزأ من سياق مشكلاته، وكان لها دورها في تركيبه، واختيار الشخصيات المنتسبة له، ومع ذلك فقد بقيت الكثير من القوى السياسية والعسكرية التي لم تنضو تحت الائتلاف، أو لا يوجد من يمثل توجهاتها، بقيت في حالة نأي بالنفس عن توجيه أي انتقاد صريح لعمل الائتلاف، وذلك انطلاقاً من قناعة وطنية راسخة مفادها أنه لا يجوز إضعاف "الائتلاف" بوصفه الكتلة المعارضة الأبرز، والتي حازت على شرعية دولية، لا يجوز التفريط فيها، كما أن أي انتقاد سوف يصب بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة النظام، وهو ما يعني إضعاف موقف قوى المعارضة والثورة ككل، وليس الائتلاف الوطني وحده.

وفي العام ونصف العام من عمر الائتلاف الوطني حدثت تغيرات دراماتيكية كبيرة في المشهد السوري، خاصة لتراجع ما يسمى قوى الاعتدال لمصلحة القوى الراديكالية المتطرفة، وبرز "داعش" إلى واجهة المشهد بشكل قوي، وتوّج ذلك البروز بدخوله الموصل، وتالياً بإعلانه الدولة الإسلامية، وتنصيب البغدادي خليفة على هذه الدولة.

في هذه الفترة أيضاً، استرجعت قوات النظام والميليشيات المقاتلة معها الكثير من المناطق التي كانت خاضعة لقوى المعارضة المسلحة، كما تمكن النظام من عقد هدن واتفاقات مع مناطق محاصرة في ريف دمشق وحمص القديمة، وأعاد الأسد تنصيب نفسه لولاية ثالثة، كما تراجع الحراك المدني في المناطق "المحررة"، خاصة في حلب، مع القصف المتواصل بالبراميل.

كان معولاً على الائتلاف أن ينتج قيادة سياسية تتجاوز مشكلات المجلس الوطني، وأن يقوم بمأسسة العمل السياسي، بما يسمح له بإدارة المهام التي اتخذها على عاتقه كقيادة سياسية لقوى المعارضة والثورة، وأن يجد الآليات المناسبة لإدارة الحياة داخله، وألا يسمح بأن تتحول مشكلاته الداخلية إلى عائق يحول دون قيامه بعمله، أو إلى مادة إعلامية تُغطي على الحدث السوري وتطوراته، أو أن تصبح تلك الخلافات محط تندر لدى شريحة واسعة من السوريين الذين باتوا يرون أن أعظم مشكلات الائتلاف هي من سيكون الرئيس ومن سيدير ملف التسليح أو ملف الإغاثة ومن سيذهب ضمن وفد الائتلاف إلى هذه الدولة أو تلك.

والسؤال الذي يبقى راهناً في سياق المشكلات البنيوية التي عانى منها الائتلاف وما يزال هو: ما البديل؟ ثمة من يرى بأنه لا يجب التخلي عن المؤسسة على الرغم من جميع مشكلاتها، خاصة أن الواقع السوري لم يفرز بدائل أخرى تمكنت من فرض نفسها بشكل قوي، بالإضافة إلى أن الدول الداعمة للائتلاف لا تريد تغيير رهاناتها، وتالياً فإنها لن تسمح بسقوط الائتلاف، ما يعني أن العمل على إيجاد بدائل للائتلاف هو بمثابة إضاعة الوقت.

لكن، بالمقابل، فإن رأياً آخر موجود، يقول بأن الائتلاف أصبح مختنقاً بمشكلاته الداخلية، وأن الفرصة التي أعطيت له لم يتم استغلالها، وأن الشخصنة والولاء هما عائقان موجودان وسيستمران في منع الائتلاف من التحول إلى مؤسسة قيادية بكل ما في الكلمة من معنى، وتالياً فإن الرهان على الائتلاف هو أيضاً بمثابة إضاعة الوقت.

لقد بقي الائتلاف يراوح مكانه، فهو غير قادر على التحول إلى مؤسسة، ولا هو قادر على الانفتاح على المشهد السياسي السوري الواسع، والعمل على تغيير واسع في الوجوه، وإقامة حوار جدي مع مختلف القوى، وعدم اعتبار ما حصل عليه من شرعية دولية أو دعم إقليمي بمثابة اعتراف أزلي بشرعيته، فالشرعية الوطنية تشتق من النجاحات التي يمكن أن يحرزها الائتلاف على مستوى القضية السورية بكل تشعباتها وتعقيداتها وتحدياتها.

هل فات الوقت أمام الائتلاف لتصحيح مساره، أم أن مشكلاته وأزماته باتت أكبر من أي محاولة؟.

سوريا : عسكر وخلافة وأمراء حرب وأمل مفقود

■ خاص «البديل»:

تحدثت "البديل" معه من خلال خدمة "الفايبر"، وهو شاب اعتقل لسنة وثلاثة أشهر لدى النظام، ويقيم حالياً في اسطنبول، قال م. س : أنا الآن أحاول أن أبني حياتي الجديدة، ولم أعد مهتماً بما يحدث في سوريا، أتمنى أن تهدأ الأمور، لكن العودة القريبة مستحيلة، ولا أتوقع لبلدي أن تعود موحدة، والفقر ينهش بلدتي التي تركتها في ريف دمشق، ما عدا بعض الذين تمكنوا من الاتصال بجهات داعمة، وحصلوا على التمويل.

يختصر م. س مأساته بالقول: كنت أتوقع عندما خرجت في المظاهرات أن المستقبل سيكون أفضل، لكن آمالي كلها أصبحت بلا معنى، و"عندما خرجت من المعتقل بقيت لمدة شهر تقريباً خائفاً من المشي حتى في الشارع، ومجرد التفكير أن أحد حواجز النظام يمكن أن توقفني وتطلب هويتي كان أمراً مرعباً، وعندما خرجت إلى لبنان أحسست أنني ولدت من جديد، وأنا هنا الآن أحاول البداية من جديد، وليس عندي ما أقوله سوى : الله يكون بعون السوريين".

في دمشق، حيث تقطع الكهرباء لساعات طويلة وغير محددة، تصبح الحياة خانقة أكثر مع قدوم الصيف، لكن الأوقات الأكثر صعوبة خلال اليوم هي تلك التي يبدأ الظلام فيها يخيم على المدينة، وتقول إحدى الناشطات، وهي واحدة من الناشطات القلائل اللواتي لم يغادرن المدينة: " بعد الثامنة مساءً تصبح دمشق مدينة أشباح، حيث يندر وجود الناس في الطرقات، خاصة إذا كانت الكهرباء مقطوعة... صديقات كثر غادرن المدينة، بعضهن من اللواتي نشطن في صفوف الثورة السلمية، ومنهن من اعتقلن لفترة، وبعد خروجهن غادرن البلد، وأتواصل معهن من خلال الفيسبوك".

وتتابع الناشطة، وهي من مدينة حماة، وتعيش وتعمل في دمشق منذ 25 عاماً :"الناس فقدوا الأمل في المستقبل، أصبح تأمين الطعام اليومي هو الهم الشاغل لمعظم الناس، وأعرف نساء يقمن بدورة يومية لتأمين طعام عائلاتهن، ويجمعن ما يتوفر من خضار قاربت على التلف من الباعة، وهن غير معنيات لا بالنظام ولا بالمعارضة، ما يشغل بالهن تأمين قوت العائلة".

أما ميادة من حلب، وهي تحمل شهادة ماجستير في الأدب العربي، وتفقد نظرها بالتدريج، وتعيل طفلين بعد أن تطلقت، فقالت: " أمراء الحرب مستفيدون من الحال الذي نحن فيه، بات بعضهم يملك أموالاً طائلة، بعضهم يتحدث باسم الدين والإسلام وهو لا يفقه شيئاً لا من الدين ولا من الإسلام، أما الناس العاديين فقد تضررت أحوالهم، وفقدوا أرزاقهم وأعمالهم".

وتضيف ميادة: نسمع عن الإغاثة ولا نرى منها أي شيء، أنا وولديّ بالكاد ما زلنا نعيش، ولولا المال الذي يرسله خالي المقيم في دولة خليجية لمتنا من الجوع "ما يرسله يكاد يسد الرمق، وأنا لا أعرف أي طريق للخروج من هنا، وليس لدي أحد في تركيا، أشعر بأننا نحيا داخل الموت نفسه".

أما نور . ع، وهو شاب في الثلاثين من أهالي الرقة، فقال: " الدولة الإسلامية حولت الرقة إلى مدينة تنتمي إلى عصر ما قبل التاريخ، ومن بقي في المدينة عليه أن يتكيف مع أوامر "الدولة"، ويلتزم بها، فهم لا يرحمون، وتكفير الناس وإقامة الحد لا يحتاج إلى بينات، ومن السهل أن يخسر المرء حياته لسبب تافه".

وتابع نور: "هناك اليوم من يقارن بين الحياة في ظل النظام وبين الحياة في ظل "الخلافة"، ويجد أن الحياة سابقاً كانت أرحم، ويضعون اللوم على المعارضة، والجيش الحر الذي سمح لتنظيم "الدولة" بدخول الرقة، وتمكين نفسه فيها".

ويقول أبو أحمد من إدلب، وهو رجل متقاعد تجاوز الستين من عمره: لقد عرفنا خلال مسيرة الثورة كل أنواع الفصائل، من جيش حر، إلى جبهة النصرة، و "داعش" وإسلاميين آخرين، والكل يدعي أنه "المخلص"، لكنهم جميعاً دخلوا في قتال ضد بعضهم البعض، وانتقلنا من شعار إسقاط النظام وإقامة الدولة الديمقراطية إلى شعار إقامة الدولة الإسلامية، وخلال هذه المسيرة فقدنا الكثير من الشباب الذين استشهدوا في المعارك، أو الذين قضوا تحت القصف، ونزح الكثيرون من جيراننا، ونحن اليوم نعيش يوم بيوم، وبالكاد نتمكن من مواصلة الحياة.

ويتابع أبو أحمد: "لقد قام الشعب بالثورة من أجل تحسين الحياة، كنا نشعر بالظلم، وفي بدايات الثورة ارتفعت المعنويات، كنا نشعر بأننا نمضي إلى الأمام، وبأننا سنغير النظام، ونقيم نظاماً أفضل، وكان المتعلمون يقودون صفوف الثورة، لكن الأوضاع أخذت مساراً مختلفاً، ونحن نعرف أن سوريا لن تعود كما كانت، لكننا لا نعرف إلى أين تسير".

ويعتقد أبو أحمد أن سوريا باتت اليوم بين "نظام مجرم" و"أمراء حرب"، وما بينهما "وطن مدمر" و"أمل مفقود".

قبل الثورة كانت عائلة أبو أحمد مؤلفة من ثلاثة أبناء وابنتين، واليوم، بقي أبو أحمد لوحده مع زوجته، استشهد له ابنين، ولا يعرف شيئاً عن مصير ابنه الثالث، ويعتقد أنه يقاتل في صفوف "داعش"، أما ابنتيه فقد غادرتا مع زوجيهما إلى مخيمات النزوح في تركيا، وهو مصر على البقاء، ويقول: "أنا والحجة لن نغادر، لقد عشنا هنا، وأعتقد أننا سنموت هنا".

عنصرية الأشقّاء «المقاومين»

فيكتوريوس بيان شمس

أثارت موجات النزوح السورية باتّجاه الدول القريبة والبعيدة امتعاض شرائح واسعة في هذه الدول لعدّة اعتبارات، تبدأ بالاقتصادي، ولا تنتهي بالتخوّف من تغييرات ديموغرافية قد يحدثها وجود هؤلاء اللاجئين مروراً باستخدامهم، كما الفلسطينيين بالضبط، كشمّاعة تعلّق عليها موبقات الأنظمة، ثابتة أو متقلّبة متغيّرة، لا فرق، كما حدث في مصر بعد "ثورة 30/6/2013" على سبيل المثال.

أوقف الأردن في البداية استقبال اللاجئين الفلسطينيين الفارّين من الموت المُحتّم في سوريا، إذا ان أكثر من نصف سكان الأردن من أصول فلسطينية بطبيعة الحال. ثم في مرحلة لاحقة بدأ التضييق على اللاجئين السوريين لأسباب استنتج كثيرون أن لها علاقة بمسألة التكاليف الباهظة لاستضافتهم. على كل حال لم تتّسم ممارسات السلطات الأردنية تجاه اللاجئين بالعنصرية كما حدث في لبنان. فالسلطات اللبنانية أمام صنفين من اللاجئين: الفلسطينيون، وأشقّاؤهم السوريين. واللاجئين أمام صنفين من التعامل: تعامل رسمي مرتبك مع السوريين، متشدّد مع الفلسطينيين الذين منع استقبالهم، وذهب أبعد من ذلك لدرجة تسليم المتواجدين على أراضيه ممّن انتهت إقاماتهم للنظام السوري، ما يعني إرسالهم ببساطة إلى الموت.

يترافق هذا مع اقتران موقفين متناقضين للقوى الأساسية الممثّلة في الحكومة اللبنانية. ففيما تعتبر بعض هذه القوى وأبرزها "حزب الله" بأن وقوفها مع النظام السوري بالأساس كي لا تنهار المقاومة، والتي من المتأمّل أنها ستعيد للفلسطينيين حقوقهم، تصمت هذه القوى عن كل الممارسات بحقّهم والتي وصلت إلى حد حصار الجيش لمداخل بعض المخيمات، وإلقاء القبض العشوائي على الكثير منهم. برّرت الحكومة اللبنانية ومنظّمة "الأونروا" أن "هذه الإجراءات مؤقّتة، وتهدف لتنظيم الوجود الفلسطيني على الأراضي اللبنانية". ناهيك عن أن الفلسطينيين الذين يقارب عددهم في لبنان نصف مليون إنسان، ممنوعون من ممارسة زهاء (70) مهنة، و من حق التملّك وغيره.

من جهة ثانية، برزت بعض المواقف العنصرية الواضحة تجاه اللاجئين، إن من قبل مسؤولين في الحكومة اللبنانية، كما فعل وزير الخارجية جبران باسيل عضو "التيار الوطني الحر" المتحالف مع النظام السوري و"حزب الله" أكثر من مرّة، كان آخرها أثناء لقائه نظيره البريطاني في 12/6/2014 في لندن، ثم في 4/ تموز عندما تحدّث عبر الشاشات عن نِسب الولادة المرتفعة للاجئين مقارنة بأشقائهم اللبنانيين (80 طفل سوري مقابل 40 لبناني). أو على المستوى الشعبي، بحيث حصلت عدّة اعتداءات، وعُلّقت اللافتات التي تحذّر السوريين من التجوّل في ساعات محدّدة ببعض المناطق اللبنانية (ليس غريباً هنا أن أغلب هذه المناطق واقعة تحت هيمنة حلفاء النظام). عدا عن حملات تحريضية عدائية انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي وقف بعض شباب اليسار اللبناني المناهض للنظامين الطائفيين في سوريا ولبنان ضدها وضد غيرها.

الغريب في المسألة، أن أكثر التجمّعات اللبنانية عنصرية تجاه السوريين والفلسطينيين، هي أكثرها تبنّياً للقضية الفلسطينية، وتوازر النظام السوري بحجّتها، لا بل أكثر من ذلك، قسم من هؤلاء لجأ إلى سوريا، إن فترة الحرب الأهلية التي امتدت من العام 1975، وانتهت نظرياً بعد توقيع اتّفاق الطائف في العام 1989. ثم كانت موجة النزوح الثانية بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006، عندما استقبلهم السوريون في بيوتهم، وفي أحياناً كثيرة تركوا لهم بيوتهم.

أكثر التجمّعات اللبنانية عنصرية تجاه السوريين والفلسطينيين هي أكثرها تبنّياً للقضية الفلسطينية

تُعرّف "الاتّفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" الصادرة عن "مكتب حقوق الإنسان" في الأمم المتّحدة بتاريخ 21/12/1965، والتي وقّع عليها لبنان في 12/11/1971 تُعرّف العنصرية في مادّتها الأولى بالتالي: "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتّع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان من ميادين الحياة العامة". كان للبنان، كما لسوريا التي انضمّت لهذه المعاهدة في 21/4/1969 وغيرهما من الدول العربية كالسعودية، وليبيا، واليمن، والمغرب، والكويت، ومصر، والعراق، تحفّظات على أساس أن الانضمام لهذه المعاهدة لا يعني بشكل من الأشكال الاعتراف "بإسرائيل". كما تحفّظت نفس هذه الدول على المادّة (22) من الاتّفاقية، وهي التي تلزم أي طرفين متنازعين بإحالة النزاع إلى "محكمة العدل الدولية" للنظر فيه.

إذن، وقّع لبنان هذه الاتّفاقية. لكن الأدهى، أن النظام السوري مارس التمييز العنصري بحق اللبنانيين أنفسهم طوال فترة الحرب الأهلية اللبنانية، لابل استمر بممارسة التمييز العنصري بعد توقيعه هذه الاتّفاقية بحق الأكراد والذين يعدّون جزء أساسي من المجتمع السوري، لتصبح مطالبهم بالانفصال على غرار ما حدث قبلاً في العراق أمراً منطقياً ومقبولاً.

تعتمل في قلب بعض الشرائح اللبنانية نظرة استعلائية للآخرين، لا تنحصر بمذهب أو دين، بل تتغيّر هذه النظرة وفقاً لتغيّر الأحداث، فحركة "أمل" التي قاتلت الفلسطينيين فيما عرف بحرب المخيمات في العام 1985 كانت ومازالت تتحدّث باسم فلسطين، تماماً كما يفعل اليوم حليفها "حزب الله" الذي بينما يقاتل إلى جانب النظام السوري، مبرّراً ذلك بالدفاع عن فلسطين والمقاومة وحماية الشعب السوري من "العصابات الإرهابية المسلّحة"، يغض الطرف عن كل الممارسات بحق الشعبين السوري والفلسطيني. وصلت الأمور لدرجة مطالبة "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" في أوائل نيسان الماضي من الحكومة اللبنانية وضع حد للممارسات العنصرية التي تقوم بها بعض الجهات الطائفية تجاه اللاجئين.

للعلاقة بين سوريا ولبنان خصوصية، قد لا تكون موجودة بين أي بلدين عربيين، تداخل عائلي، واقتصادي، وجغرافي، وديني.

في العام 2012 كشفت قناة "برس تي في" الإيرانية عن مشروع "اسرائيلي" – بريطاني لإنتاج قنبلة تتماهى مع عنصرية الدولة الصهيونية، قنبلة تتعرّف على جينات العرب، وتقتلهم حصراً دون غيرهم. الأكيد في هكذا مأساة إن تحقّقت بالفعل، أنّها تتعامل مع العنصريين وضحاياهم على سوية واحدة.

الأسد وتصيّد الفرص

غازي دحمان

يشير انخراط قوات بشار الأسد، بين الفينة والأخرى، في قصف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش » شرق سورية وفي منطقة القائم غرب العراق ، إلى رغبة نظام الأسد الاستفادة من الفرصة التي تتيحها اللحظة الإقليمية والدولية شديدة الانشغال بالحدث العراقي وتداعياته الدراماتيكية، فالواضح أن النظام يسعى إلى إرسال رسائل معينة من وراء هذا العمل، كما تبدو أهدافه مكشوفة، رغم محاولته تغطيتها بحجج واهية.

ولتبرير هذا التطور الميداني المفاجئ، نظرا لخروجه عن السياق المألوف لصراع الأطراف في سورية، ذهب الإعلام القريب من النظام إلى التأكيد على عدم وجود أي تفاهمات سابقة بين الطرفين، بل أن الظروف العملانية فرضت تلك المعادلة ، بحجة أن «داعش» كانت تعمل في الأطراف البعيدة في حين كان تركيز قوات بشار الأسد يميل لجهة تامين الحواضن السكنية والاقتصادية السورية التي تتركز بدرجة كبيرة على طول الخط الممتد من درعا حتى حماة، وبالطبع يسقط هذا الإدعاء حقيقة أن «داعش» كانت قد تغلغلت حتى حمص وإدلب وحماة وريف اللاذقية، وأن الثوار السوريين تكلفوا ألاف الشهداء لإخراجها من تلك المناطق، رغم وقوعهم لحظتها بين فكي كماشة حصار «داعش» وقوات التحالف الإيراني بما فيها تشكيلات قوات الأسد وحزب الله والكتائب العراقية متعددة الأسماء.

الواقع، تشير هذه الخطوة إلى تكتيك جديد يلجأ إليه النظام بهدف تغيير المعادلة لصالحه، حيث يتجه تقدير نظام الأسد في هذه اللحظة لضرورة الاستفادة من الفرصة التي توفرها حالة الانشغال الدولي بالحدث العراقي والمخاوف التي أبدتها بعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من امتداد خطر «داعش» للمصالح النفطية جنوب العراق، وبالتالي فإن نظام دمشق يبعث برسالة إلى واشنطن مفادها أنه لازال طرفا يمكن الاعتماد عليه فيما يسمى « الحرب على الإرهاب»، وأنه لا زال يملك ما يكفي من القوة للقيام بمهام ، حتى خارج الحدود السورية، وهذه الرسالة تتضمن بدورها رسالة أخرى، أن نظام دمشق تجاوز نسبيا أزمته في سورية، وبات خارج إمكانيات السقوط.

من الناحية العملانية، يسعى نظام بشار الأسد إلى دمج قواته الجوية وميليشياته البرية، إضافة إلى بقايا أجهزة استخباراته، في إطار الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة في العراق، وهو يراهن على حدوث مثل هذا الأمر، انطلاقا من كونه يشكل فرصة من الصعب على أميركا وحلفائها رفضها، فهو يقدم المعلومات الاستخبارية عن «داعش»، وهندسة لمسرح العمليات ضدها، إضافة إلى المعدات اللازمة من أسلحة وغيرها، ويراهن نظام الأسد على إمكانية فرض مثل هذا الواقع وفرض قبوله على الأطراف الإقليمية والدولية، وتحول الحاجة لجهوده إلى أمر لا غنى عنه في حل الأزمة!.

الهدف الأبعد الذي يرغب النظام تحقيقه، هو الرغبة في دمج المسألتين العراقية والسورية في بوتقة واحدة، تقوم على قاعدة إدراجهما ضمن خانة الإرهاب العالمي، وبالتالي استباق تشكيل أي تحالف دولي، قد يجري تأسيسه لمحاربة الإرهاب والانخراط ضمنه على أساس أن يتم مد جهود ذلك التحالف إلى سورية والتعامل مع مختلف تشكيلات الثورة انطلاقا من ذلك التصنيف، وبهذا يكون النظام قد حقق تغييراً هائلاً في المعادلات السياسية، ليس في سورية وحسب، وإنما في المنطقة بكاملها، من خلال عزل الدول الإقليمية التي ساندت الثورة ضده، مثل تركيا ودول الخليج.

عند ذلك لن تبدو غريبة التصريحات الإيرانية التي كشفت رغبة طهران في التعاون مع واشنطن، شريطة أن يشمل التعاون محاربة» الإرهاب» في المنطقة كلها، ذلك الإرهاب الذي يشكله السنة في المنطقة على حد قول الرئيس الإيراني حسن روحاني في رده الأول على الحدث العراقي، وكانت وزارة خارجية النظام قد أكدت في رسالتها التضامنية مع نوري المالكي على أن سورية والعراق تتعرضان لإرهاب واحد.

وإذ لا تبدو مستغربة محاولات نظام الأسد الاستفادة من كل فرصة قد تتيحها الظروف والمتغيرات لإيهام العالم أن ما يواجهه من ثورة ضده لا يعدو كونه نمطاً من الإرهاب، لعلّ ذلك يمنحه فرصة الخلاص من شبح السقوط ومحاكمته كمجرم حرب، فإن ما يبدو مستهجنا اعتقاد الحلف الداعم لهذا النظام، أن ورطة احد أركانه، نوري المالكي، قد تشكل فرصة لزحزحة المواقف الدولية نهائيا، صحيح أن ذلك الاعتقاد يتأسس على عنصر رغبوي واضح، وحزمة من الرهانات الخرقاء، أكثر من تأسسه على احتمالات ممكنة، لكن ذلك لا يخفي درجة الاستنفار العالية في المستويات الإعلامية والدبلوماسية للحلف الإيراني بهدف استثمار الحدث العراقي وتعديل التوجهات الدولية والمزاج السياسي العالمي.

كل المؤشرات تدل على أن نظام الأسد وحلفائه لن يحصدوا سوى الريح، العالم قالها لهم « قلعوا شوككم بأيديكم»، لا بل أن ثمة رأي يتطور في بعض الأوساط الغربية يميل إلى ضرورة معالجة الجذور الحقيقية للازمة العراقية، من خلال إسقاط الأسد وتنحية المالكي ومحاربة الإرهاب، لن توفر نكبة المالكي سوى مزيداً من المخاطر على رأس من أدار حرب إبادة قذرة في المنطقة وعلى أسس طائفية بحتة وتنفيذا لمشروع إيراني مذهبي بدوره، والعالم الذي أغمض عينيه عن مقتلة السوريين ثلاثة أعوام ونصف متقصدا كانت عينيه مصوبة على استنزاف إيران وحلفائها، وهو لن ينتشلهم اليوم، ولعل تأكد إيران يوما بعد أخر بأن أحداً لن ينقذها من ورطتها يدفعها إلى التهويش الإعلامي والانزياح صوب خطاب طائفي مكشوف من قبيل إعلان طهران أن ردها في العراق سيكون حازماً، باستخدامها الأساليب نفسها التي استخدمتها ضدّ المعارضة في سوريا في موازاة تهيئة طهران الرأي العام الإيراني حول ضرورة التدخل العسكري في العراق، والاستعداد للحرب، لأنه ستكون هناك كربلاء أخرى كما قال أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي.

جودت سعيد ويوتوبيا اللاعنف السوري

■ حكم عاقل

متأثراً بمؤسس "حركة الإخوان المسلمين" حسن البنا، ومؤسس "الجماعة الإسلامية" أبي الأعلى المودودي، صاغ سيد قطب فكره الراديكالي مبرراً العنف للاستيلاء على السلطة كطريق لتغيير المجتمع والقضاء على جاهليته. مع أفكار سيد قطب التي تحولت مع صاحبها ـ لاسيما بعد إعدامه ـ إلى أهم الرموز السلفية، سينطلق العنف الإسلاموي كمنهج في العمل ينظر له فقهياً عبر "الفريضة الغائبة" ليعاني المجتمع المصري من دوامة عنف امتدت خارج حدودها.

في الستينات من القرن الماضي، عايش السوري جودت سعيد، العائد من الأزهر، العنف بنسخته المصرية، ومتأثراً بكل من الجزائري مالك بن نبي والباكستاني محمد إقبال حذر مبكراً من خطر العنف على المجتمع، وخشي من مواجهة عنيفة محتملة بين الإسلامويين السوريين ونظام البعث المسيطر حديثا على السلطة.

يمثل كتابه (مذهب ابن آدم الأول: مشكلة العنف في العمل الإسلامي) أول محاولة لصياغة مفهوم لاعنفي إسلامي في التاريخ المعاصر. ويمضي سعيد في مختلف أعماله اللاحقة في محاولة بلورة هذا المفهوم كمنهج عمل إسلاموي: (حتى يغيروا ما بأنفسهم)، (العمل قدرة وإرادة)، (فقدان التوازن الاجتماعي)، (اقرأ وربك الأكرم)، (كن كإبن آدم)، (رياح التغيير) وغيرها من المؤلفات.

ينطلق جودت سعيد من قاعدة أساسية هي التفريق بين الإسلام من حيث كونه نظرية والإسلام من حيث كونه تطبيقاً. فالنظرية هي القاعدة والأساس أي القرآن/ الوحي، أما الاسلام كتطبيق فيتجلى في البشر والأحداث كما تتجلى في التاريخ البشري، (سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين أنه الحق). ويبدو هذا محاولة للحد من النظرة الميتافيزيقية المتعالية للتوحيد الإسلامي وإكسابها صفة مادية وواقعية.

إن الدعوة الى الـ "لا عنف" يبحث عنها سعيد في القرآن من خلال قصة قابيل وهابيل، من حيث هما تجسيد لصراع بين منهجين أو أسلوبين حياتيين، العنف واللاعنف. يدين القرآن أحدهما ويثيب الآخر إذ يرى فيه الإنسان الصالح/ النموذج. والعنف مرفوض حتى كوسيلة لتغيير المجتمع. فلا يكون التغيير عن طريق قلب نظام الحكم والسيطرة على السلطة، إنها تبدو كمحاولة برانية فاشلة، فبالرغم من أن الظلم والاستبداد مرفوض أشد الرفض، إلا أن هذا الأسلوب لن يؤدي إلا إلى إحلال مستبد مكان آخر، وسيدور المجتمع في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد،لأن (كل من أخذ بالسيف فإنه بالسيف يهلك).

جودت سعيد الذي جوبه باعتراضات مختلف التيارات الفكرية الإسلامية واتهم بإسقاطه فريضة الجهاد (ذروة سنام الإسلام) كما يُروى في السنة النبوية، يبرر نبذ العنف بأن الجهاد لا يكون في مرحلة بناء الدولة وإنما بعد ذلك. أي أن الجهاد عند سعيد لا يوجه الى المجتمع المسلم، بل هو في مواجهة الخارج غير المسلم. ويبدو هنا الاختلاف واضح عن أفكار سيد قطب وغيره من أصحاب نظرية تكفير المجتمع بحجة وقوعه في الجاهلية،

وبالتالي مشروعية النضال ضد جاهلية المجتمع وجاهلية الحاكم في آن معا. ففي المرحلة المكية كما يرى سعيد لم يستخدم الرسول العنف ولا الجهاد بل استخدم الدعوة (وجادلهم بالتي هي أحسن)، ولم يلجأ إلى الجهاد إلابعد بناء دولته في المدينة.

إن تغيير المجتمع يكون من داخله، أو من والوحدات الأصغر المكونة له، إن البداية تكون من النفوس. (لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)، فمسار التاريخ البشري لا تحكمه السببية والحتمية بقدر ما تحكمه هذه السنّة الإلهية الكونية، سنّة النفوس والتي لا تقتصر على التاريخ الإسلامي فقط. هنا يكون التغيير الأول: الإلهي، مرهون بالتغيير الثاني: البشري. وإذا كان المسلم في حياتنا المعاصرة يفتقد التوازن النفسي مما يدفعه إما الى الذوبان في المجتمع والجري مع رياحه، وإما إلى الانسحاب والعزلة، فإن الحل يكمن في إعادة دمج المسلم في مجتمعه بالنظر إلى نفسه كصاحب رسالة عليه تأديتها. هنا يستعيد توازنه النفسي من خلال "الفعالية". و أهم الشروط لهذه الفعالية هي البحث عن الأسباب وعدم الاستسلام لتلك القدرية المفرطة بالاعتراف بدور الإنسان في هذه الأسباب، فيتحرك الانسان (بين حدي الرجاء والخوف من أجل خير يجلبه أو شر يدفعه).

للعقل البشري دور مهم، ولكن العقل ليس آلة، بل هو وظيفة أو عملية، فلم يذكر القرآن كلمة عقل ومشتقاتها إلا بصيغة الفعل (أفلا تعقلون). وفي اللغة العربية العقل يعني الربط (عَقَل الناقة :أي ربطها)، فالعقل كوظيفة هو في النهاية الربط بين السبب والنتيجة، وذلك يحتاج الى التجربة والمشاهدة الحسية للوقائع. فعلى العقل من حيث هو وظيفة الكشف عن العلاقة السببية، وليس آلة توجد فيه تلك العلاقة بشكل قبلي.

في الأخلاق ينظر جودت سعيد إلى القيم نظرة براغماتية نفعية تنم عن نزعة نحو التجريبية، فالحق والباطل والخير والشر والصواب والخطأ والحسن والقبح، هذه الأضداد تقاس بالنفع والضرر (كذلك يضرب الله الحق والباطل فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)، إذاً الخير ليس أخروي فقط بل هو دنيوي بالدرجة الأولى يتأتى عن طريق العمل وأداء المسلم لدوره في خدمة مجتمعه.

بالرغم من مؤلفاته الوافرة ومن محاضراته ودروسه المختلفة لاسيما في جامع المرابط بدمشق، لم يستطع جودت سعيد تكوين جماعة خاصة به إلا في فترة التسعينات. ويبدو أن مدينة داريا كانت الأكثر تأثراً بفكره وفكر تلاميذه، تجلى ذلك من خلال عدة حوادث أهمها في العام 2003 حين خرج تلامذته في مظاهرة يوم سقوط بغداد طالبوا فيها بمقاطعة البضائع الأميركية ومكافحة الفساد، وقد قمعت من جانب النظام. ومع انطلاق الحراك الشعبي في سوريا كان جودت سعيد حاضرا أيضاً، فمنذ الاشهر الأولى ألقى محاضراته في درعا ودوما دعا فيها إلى "جهاد الكلمة" وأكد على سلمية الحراك.. وقد جسد تلامذته منهجه في اللاعنف بتوزيعهم الورود والماء على قوات الجيش السوري التي دكت وحاصرت داريا، وكان على رأسهم غياث مطر وغيره من الناشطين الذين عمد النظام السوري رغم ذلك الى تصفيتهم.

اضطر جودت سعيد إلى الرحيل مغادرا إلى اسطنبول بعد أن كان شاهداً على كل العنف الممكن في المشهد السوري هذه المرة، ليبدو اللاعنف الذي نظّر له و كأنه يوتوبيا غريبة عن هذا المشهد، لقد حوصر بالعنف من كل الجهات، وما حذر منه عبر عقود تحقق اليوم، و ربما بالقدر الذي فاق تصورات الرجل نفسه.

مخاطر الإرهاب الإلكتروني إذْ تضرب المنطقة والعالم

*موسى القلاب

لم يكن أحد يتوقع أن تصل مخاطر الإرهاب الالكتروني الى هذا الحد من الرعب والهلع، عندما صاغ " كولين باري" في عام 1980 لأول مرة مصطلح " الحرب السايبرية – الإلكترونية " وناقش افتراضياً ديناميكية الوحش الإلكتروني القادم. تقنياً عرَّف مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) في واشنطن هذه الحرب الالكترونية المدمرة بأنها : "استخدام سافر لأدوات شبكات الكمبيوتر بهدف إغلاق وتعطيل البُنى التحتية الوطنية الهامة لقطاعات استراتيجية وحيوية مثل:(الطاقة، والنقل، وعمليات الإدارة الحكومية)، في الدول الصناعية والمتقدمة".

تعمل المنظمات الإرهابية على الساحة العالمية ليلاً ونهاراً من أجل استغلال موجات التطور الإلكتروني الحديث بهدف تحقيق اهدافها الشريرة في تخريب وإرباك كل ما يتعلق باستقرار المنظومات السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية الدولية. حيث سخرَّت مجموعات إرهابية محترفة في المجال الإلكتروني قدراتها التقنية والعقلية والمالية مستغلةً بطء الحكومات في تنفيذ الاجراءات المعاكسة اللازمة، لتنشئ منظومات عدوانية افتراضية سرية قادرة على ضرب الأهداف الحيوية بصورة سريعة ومذهلة، تجاوزت كل حدود التوقعات وعمليات الرقابة الإلكترونية والاستخباراتية الحكومية.

نظراً لخطورة وجدية التهديدات الالكترونية، حذَّر الدكتور "هيلموت بروداً" رئيس قسم التقنية في شركة (صن مايكرو سيستمز) العالمية، مؤسسات العالم ذات الحضور الإلكتروني على الشبكات العالمية " الإنترنت" من عدوانية تلك المنظمات الإرهابية العاملة على الساحة العالمية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. حيث تجري الاختراقات الإلكترونية من خلال عمليات الاتصال وتلقي الأوامر، وتحديث لغاتها الخاصة، وتطوير استراتيجياتها، ونقل المعلومات والأموال وتوزيع الاستثمارات، والبحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة لها وتقديم العروض الخاصة بها، وصولاً إلى التجسس وسرقة المعلومات ومهاجمة المواقع، أو السيطرة عليها بشكل مباشر او غير مباشر.

تزداد في هذه الأيام مخاوف الحكومات والشركات الخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط من الهجمات الإرهابية الموجهة ضد النظم الحاسوبية، إما من قبل أجهزة استخبارات معادية او مجموعات إرهابية متخصصة، أو قراصنة إلكترونيين يعملون لحسابهم أو لحساب آخرين مقابل الثمن أو بهدف التخريب. من المتوقع أن تؤدي هذه الهجمات " السايبرية" إلى حدوث فوضى مالية عارمة، وخلل كبير في عمل شبكات صرف النقود والبورصات، ونظم مراقبة الطيران والممرات الجوية والمطارات. ما حدا بكثير من الدول الكبرى مثل أمريكا والصين وروسيا تجهيز جيوشها الإلكترونية الدفاعية لخوض حروب المعلومات المستقبلية في مجال القرصنة والتسلل الإلكتروني.

في هذا السياق تم تصنيف ظاهرة الإرهاب الإلكتروني بأنها تعمل من خلال عدة مراحل أهمها: التهديد الإلكتروني، القصف الإلكتروني (توجيه مئات الآلاف من الرسائل إلى مواقع شبكات المعلومات)، بحيث يضعف قدرتها على استقبال رسائل من المتعاملين معها، والتسبب بوقف تلك المواقع الإلكترونية وشلها جزئياً أو كلياً. إضافةً الى تدمير أنظمة المعلومات، مثل إدخال الفيروسات التي تضر بأجهزة الكومبيوتر والمعلومات المخزنة فيها. وكذلك التجسس الإلكتروني مثل التلصص، وسرقة المعلومات، إذْ تتعدد أهداف السرقات وحالات التلصص من معلومات اقتصادية إلى سياسية وعسكرية وشخصية.

لقد باتت ملامح "الإرهاب الإلكتروني" في منطقة الشرق الأوسط أكثر وضوحاً عندما سبق وأن تبادلت إيران والولايات المتحدة اتهامات متعددة حول إرسال "فايروسات إلكترونية" مدمرة مثل (فيروس ستاكسنت – وهو أحد فيروسات الكمبيوتر التي تهاجم البرمجيات الصناعية(،كادت أن تتسبب في تعطيل مفاعلات نووية إيرانية، ومنشآت نفطية أمريكية، تابعة لشركة "أرامكو" في السعودية.

لذا يجب مراجعة وتقييم الحلول المُقترحة بصورة مستمرة، بهدف التخفيف من حدة هذا التهديد الجديد، وتحليل ووضع المسائل القانونية اللازمة الحالية والمستقبلية موضع التنفيذ، بهدف الحماية والمكافحة الإلكترونية، أو ما يُطلق عليه الدفاع المُضاد للإرهاب الإلكتروني. ثم متابعة معالجة الضغوط والتحديات الناتجة عن هجمات الإرهاب الإلكتروني على الساحة الإلكترونية العالمية المفتوحة (الواهنة) في كثير من الأحيان.

لقد كان من الضروري تحجيم ووضع حدٍ لمقاصد الإرهاب الإلكتروني السياسية، من خلال استخدام مختلف أنواع الشبكات والدوائر الإلكترونية الوطنية والإقليمية والدولية، باستخدام ما يُسمى بـ " الفضاء الإلكتروني المُحصَّن" غير المحدود.

لكن الإرهاب (السايبراني) بالمقابل يعزز من قدراته بصورةٍ مستمرة وعلى مدار الساعة، باستغلال خطواتٍ متعددةٍ ومتتاليةٍ أهمها التكيّف مع تقدم التكنولوجيا، وجودة التعامل مع الأنظمة المترابطة Integrated Systems المتوفرة عن طريق الاستفادة القصوى من عامل المرونة التقنية. وذلك من خلال استهداف الثقوب والفراغات المتعددة في منظومة حلقات "الفضاء الإلكتروني" والتعامل مع مضامينها. حيث أن مناطق الجذب الأساسية للإرهاب (السايبراني) هي بطبيعة الحال عالية التأثير، باستخدام أقل الموارد المتاحة، لكن بفعالية وسرعةٍ عالية. بحيث يصعب تعقبها بالوسائل المتاحة في كثيرٍ من الأحيان. هذا التعقب الإلكتروني قد لا يتوفر بكفاءةٍ مقبولة، عند مطاردة ومتابعة الإرهاب الإلكتروني في الدوائر الإلكترونية المخترقة.

لعلّ من أهم التدابير المضادة للمخاطر والتهديدات الإرهابية الإلكترونية حماية جميع المعلومات الشخصية والمؤسساتية والبيانات الحاسمة، بحيث لا يتم عرضها بطريقةٍ قابلة للاختراق قدر الإمكان. وكذلك ضع كلمات مرور قوية مؤلفة من أحرف وأرقام وخيوط دقيقة من السرية، ينبغي أن تُستخدم لحماية جميع الحسابات الإلكترونية على نُظم الإنترنت والاتصالات. كما ينبغي أن يتم إعادة تكوين وتمكين جميع برامج الحماية من العمل بكفاءة ضد الفايروسات والاختراقات، كلما واجهت الشبكة أخطاء ومشاكل عفوية أو مدبرة. ثم تحديث النظام الأمني الردعي، المحلي والإقليمي والدولي، في الوقت المناسب لمنع حصول أخطاء واختراقات إرهابية إلكترونية جديدة.

من المتوقع أن تكون الدول النفطية في منطقة الشرق الأوسط ذات النمو التجاري والمالي العالي وكذلك قطاعات النقل بكافة وسائله الجوية والبحرية، هي الأكثر استهدافاً من قبل الإرهاب الالكتروني، الذي يسعى الى شل وارباك وتيرة الحياة السلسة بكافة مجالاتها خصوصاً في منطقة الخليج.

*عميد متقاعد/ باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

إسرائيل مستعدة لاجتياح غزة وحماس تهدد بقصف مطار "بن غوريون"

أودت الضربات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة بحياة ما يقارب 100 فلسطيني منذ يوم الثلاثاء الماضي، وقد فشلت الوساطة المصرية حتى اللحظة في إيجاد مخرج للتوتر بين حماس وإسرائيل، والمرشح للتصاعد في الأيام والأسابيع المقبلة.

ولم ينفِ بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي احتمال أن تنتقل الضربات الجوية إلى حرب برية على قطاع غزة، وقال:» ندرس كل الاحتمالات ونستعد لكل الاحتمالات»، وتابع نتنياهو :» لن تمنعنا أي ضغوط دولية من التحرك بكل قوة».

وكانت واشنطن قد أكدت يوم الجمعة الماضي على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وجاء ذلك في بيان صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون».

وحث الرئيس الفلسطيني محمود عباس مجلس الأمن الدولي على إصدار أمر يفرض هدنة فورية، وقال عباس إن القيادة الفلسطينية «دعت مجلس الأمن إلى التعجيل بإصدار قرار واضح يدين هذا العدوان ويفرض الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار على أساس متبادل ومتزامن».

لكن إسرائيل قالت إنها عازمة على وقف الصواريخ الفلسطينية عبر الحدود، والتي أطلقت بكثافة الشهر الماضي، بعدما اعتقلت القوات الإسرائيلية مئات النشطاء من حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الضفة الغربية المحتلة عقب خطف ثلاثة مراهقين يهود عثر على جثثهم في وقت لاحق. وقتل فتى فلسطيني في القدس في هجوم يشتبه بأنه ثأري نفذه إسرائيليون.

وقال الجنرال بيني جانتس رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي إن قواته مستعدة للتحرك إذا اقتضت الحاجة.

وتشير تصريحات جانتس إلى استعداد إسرائيل إلى استخدام الدبابات والقوات البرية لغزو القطاع مثلما فعلت مطلع 2009.

وقالت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحماس إنها ستستهدف مطار بن جوريون الدولي في إسرائيل بالصواريخ وحذرت شركات الطيران من استخدامه.

وقالت كتائب القسام في بيان «نظراً لما تقوم به القوات الاسرائيلية من اعتداءات إرهابية على أهالي قطاع غزة.. فإننا في كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس قررنا الرد على العدوان الإسرائيلي... وإننا بهذا الخصوص نحذركم من تسيير رحلات من وإلى مطار بن جوريون الإسرائيلي الذي سيكون أحد أهدافنا منذ اليوم لأنه يحتوي على قاعدة عسكرية جوية».

وقال الجيش الإسرائيلي إن «حماس» وجماعات أخرى أطلقت حوالي 550 صاروخاً على إسرائيل منذ يوم الثلاثاء. وأضاف أنه استهدف نحو 210 مواقع في قطاع غزة خلال يوم الخميس الماضي منها «منصات إطلاق صواريخ بعيدة المدى ومنشآت لقيادة حماس وأنفاق للإرهاب والتهريب».

وقالت القاهرة يوم الجمعة إن «اتصالاتها المكثفة» مع كل الأطراف لإنهاء الحرب قوبلت «بتعنت وعناد».

وقال عزت الرشق القيادي في حركة «حماس» لقناة الحدث التلفزيونية إن هناك جهوداً تبذل لترتيب هدنة، لكنه طالب إسرائيل بوقف هجومها قبل التوصل إلى أي اتفاق.

وإذا شنت إسرائيل غزواً برياً على غزة فسيكون هو الأول منذ حرب دارت في أوائل عام 2009 وقتل فيها 1400 فلسطيني و13 إسرائيليا.

العراق يواجه أكبر موجة نزوح داخلي في العالم

شبكة الأنباء الإنسانية– «إيرين»:

يواجه العراق أحد أكبر عمليات النزوح الداخلي للسكان في العالم. وتقدر الأمم المتحدة أنه منذ بداية العام، نزح ما يصل إلى 1.2 مليون شخص بسبب القتال الدائر بين مقاتلي الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام «داعش»، والقبائل السنية المحلية، والميليشيات الشيعية وقوات الأمن العراقية.

ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، قتل أكثر من 7,000 شخص في أعمال الإرهاب أو العنف خلال الأشهر الستة الأخيرة، وأصيب ما يزيد عن 13,000 آخرين. وفي شهر يونيو/ حزيران الماضي ، سجلت البعثة مقتل 2,417 وجرح 2,287 شخص. وهذا أعلى معدل إصابات خلال شهر منذ عام 2007، ذروة الحرب الأهلية الطائفية في العراق في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة على البلاد عام 2003.

وقد شهدت العاصمة بغداد أكثر العمليات دموية من خلال قيام الانتحاريين والمسلحين باستهداف الأسواق المزدحمة والمطاعم، فضلاً عن نقاط التفتيش والمباني الحكومية. ولكن على مدى الأشهر الـ 18 الماضية، وقعت هجمات في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من أن معظمها استهدف محافظات نينوى وصلاح الدين وديالى وبابل وكركوك. كما شهدت محافظة الأنبار، التي كانت مسرحاً للقتال بين المتمردين وقوات الأمن العراقية، فضلاً عن القصف الجوي، أعداد ضحايا مرتفعة.

وتسارع وكالات المعونة الآن لدعم النازحين الجدد– الذين يجد الكثير منهم أنفسهم محاصرين بين الفصائل المتقاتلة–بيد أنها تواجه صعوبة في إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي 5 يونيو/ حزيران الماضي، شنّ عناصر تنظيم «داعش» سلسلة من الهجمات الرئيسية عبر عدة جبهات في محاولة للاستيلاء على المناطق والمباني في محافظات صلاح الدين ونينوى وديالى. بعد يوم واحد، ترد تقارير تفيد بوقوع اشتباكات كبيرة وإصابات في مدينة الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، في محافظة نينوى، بين عناصر تنظيم «داعش» وقوات الأمن العراقية. وفي 10 من الشهر نفسه،، يسيطر تنظيم «داعش» بشكل كامل على الموصل ومطارها والقواعد العسكرية والمباني الحكومية بعد تراجع كامل من قبل قوات الأمن العراقية وضباط الشرطة. القتال يؤدي إلى عملية نزوح جماعي إلى خارج المدينة مع ورود تقارير عن فرار ما لا يقل عن 500 ألف شخص في غضون أيام فقط.

طوابير طويلة من السيارات تصطف أمام جميع نقاط التفتيش قادمة إلى كردستان ووكالات المعونة والمؤسسات الخيرية المحلية تهرع إلى الحدود لإمدادهم بالمياه وتقديم الدعم الأساسي لهم. مخيمات مؤقتة تقام بجوار نقاط التفتيش لتوفير المأوى للأشخاص الذين ينتظرون العبور.

عمال الإغاثة يبذلون جهوداً مضنية لدعم هذا التدفق الهائل من البشر، و بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تطلق نداءً جديداً للتمويل لدعم 1.2 مليون شخص نزحوا منذ مطلع العام. والمنظمة الدولية للهجرة تشتكي من أن حواجز الطرق التي تقيمها الحكومة والمسلحون تعرقل وصول المساعدات وتدعو إلى فتح ممرات إنسانية عاجلة حتى تستطيع مساعدة المحتاجين.

في ضرورة التحديث السياسي

■ د. عبد الله تركماني (*)

لوحة للفنان السوري فاتح المدرس

يبدو العالم العربي عالماً مفككاً أسير معادلات سياسية صعبة، إذ أنّ الإدراك السياسي لحكامه والجزء الأكبر من معارضيهم يبدو مقتصراً على الإدانة الخطابية للمؤامرات الخارجية. لذلك تبدو الحاجة ماسة إلى التحديث السياسي بمعناه الشامل وتطوير الثقافة السياسية السائدة وإعادة صياغتها، مع كل ما يعنيه ذلك من تشييد صرح الديمقراطية وتدعيم أركانها. مما يتطلب المشاركة الشعبية الكاملة في ديناميات العملية السياسية كلها، بما يحوّل الناس من مجرد رعايا تابعين غير مبالين إلى مواطنين نشطاء فاعلين بإمكانهم التأثير في ديناميات اتخاذ القرار السياسي، فضلاً عن مشاركتهم في اختيار الحكام وتحديد الأهداف الكبرى.

وفضلاً عن هذا أو ذاك فإنّ مشاركة المواطنين في العملية السياسية تنطوي على حلول ناجعة لمشكلة التطرف الذي تشهده العديد من الأقطار العربية:

(1)– هي الحل الوحيد لمشكلة عنف السلطات وهي الكابح لجموحها، من خلال ما توفره من آليات المساءلة.

(2)– إنها تعطي الجميع أملاً في إمكانية التغيير السلمي للعلاقات السياسية والاجتماعية. فطالما أنّ السلطة تأتي عن طريق الانتخاب الحر، وطالما أنّ مختلف التيارات لها الحق في التعبير عن نفسها والمشاركة، فإنّ الأبواب تصبح مفتوحة أمام الجميع لكسب ثقة الناس وإحداث التغيير من خلال التأثير على أصواتهم والاحتكام إلى صناديق الانتخاب في نهاية المطاف. فإذا أُتيح ذلك لمختلف التيارات والقوى السياسية، فمن الطبيعي أن تتراجع أفكار التغيير بالعنف.

(3)– إنها حين تسمح بالتعددية لكل أصحاب المشاريع السياسية من خلال قنوات شرعية وعلنية تتيح لهؤلاء أن يحملوا خطابهم إلى الناس، ومن ثم لا يبقى هناك مبرر لإنشاء تنظيمات سرية بها تبدأ حلقات العنف، لذلك نلاحظ – كقاعدة عامة – أنه كلما اتسع نطاق المشاركة المشروعة تقلصت مساحة العنف والعمل السري.

(4)– إنّ الرقابة على أداء السلطات التنفيذية التي تتحقق في ظل الديمقراطية، تشكل ضماناً أساسياً لحسن أداء العمل الحكومي ونزاهته، الأمر الذي يحقق ظروفاً أفضل لتنفيذ مشروعات التنمية، ومن ثم توفير الأمل لدى الناس في إمكانية تغيير أحوالهم المعيشية. وقد علّمتنا دروس التاريخ العربي المعاصر أنّ شيوع الفساد من العوامل التي تبث اليأس عند الناس وترفع درجة السخط بينهم، ومن الباحثين من يعتبر أنّ ثمة علاقة وثيقة بين الفساد والعنف.

(5)– الديمقراطية تحوّل الناس من معزولين وساخطين إلى مشاركين، فحين تشعر الجماهير بأنها شريكة في القرار وقادرة على المحاسبة، سواء في المجالس الشعبية المحلية البلدية أو المجالس النيابية، فإنّ موقفها من السلطة والإدارة يختلف حتماً. ولا تصبح "النقمة" هي الحاكمة لتلك العلاقة، وإنما تحل محلها المسؤولية، وهي قيمة طاردة لاحتمالات العنف.

(6)– هي أيضا تدرب الناس على العيش المشترك وتداول السلطة، فكلما تكرست تلك القيم واتسع نطاقها تراجع شبح العنف وجفت ينابيعه.

ومن أجل ضمان توفير آليات نجاح أي تحديث سياسي حقيقي لابد من قيام السلطة السياسية على أسس تمثيلية انتخابية حرة تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، تضمن التعددية السياسية والفكرية وحرية المعارضة، وتحريم العنف، وتداول السلطة بطرق سلمية ودستورية، وتصون حقوق الإنسان، وتوفر الشروط اللازمة كي يفكر الفرد بحرية ويمارس قناعاته الفكرية بحرية عبر انتمائه إلى أي حزب أو منظمة اجتماعية، وتوفر أيضاً الفرص المتساوية أمامه ليشغل – حسب كفاءاته وقدراته – الموقع الذي يستحقه في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومن أجل كل ذلك، فإنّ الشرعية الانتخابية هي أساس التداول السلمي للسلطة، ومن ضمانات ذلك الالتزام بتفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إضافة إلى استقلالية القضاء والالتزام بعدم الانتماء الحزبي لشاغلي وظائفه، وكذلك استقلالية المؤسسات العسكرية والأمنية، باعتبارها مؤسسات وطنية خاضعة لمصالح المجتمع وليست مؤسسات عقائدية حزبية محدودة الولاء، مما يرسخ ولاءها للوطن، ويجعلها قادرة على الدفاع عن استقلاله وسيادته وعن الشرعية الدستورية، وعدم المساس باستقلالية الوظيفة العامة وحظر تسخيرها لأي غرض شخصي أو حزبي. ويكتسب هذا المبدأ أهمية خاصة حين يجري الالتزام بمبدأ مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين عند التعيين أو الترقية أو التأهيل للوظائف العامة، وذلك بعدم إخضاعها لأية اعتبارات ضيقة، تفادياً لاستخدام المحسوبية أو إحلال أهل الثقة والولاء محل أهل الكفاءة والخبرة في وظائف الخدمة العامة. وكذلك الامتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات صراع سياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية، بما يعطل دورها أو يصرفها عن مهامها الأساسية في الدفاع عن المصالح المهنية والنقابية والاجتماعية والحقوقية لأعضائها.

وهنا تبرز أهمية حرية الصحافة والإعلام، بما يساعد على خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته، وحماية حقوق الصحافيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة حرية الصحافة ومسؤولياتها تجاه المجتمع، وخاصة حق الحصول على المعلومات والاحتفاظ بسرية مصادرها، وحق الامتناع عن الكتابة بما لا يرضي الضمير المهني والالتزام الفكري، وفي أساس كل ذلك يكمن حق المواطنين بحرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات لضمان الإعراب عن اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.

إنّ التعددية السياسية توجب الالتزام بعدم استخدام العنف أو الدعوة إليه أو التهديد به في العمل السياسي، كما توجب عدم القيام بأية محاولة للوصول إلى السلطة بغير الوسائل الديمقراطية، سواء عن طريق العنف الفردي أو الجماعي أو الانقلابات العسكرية بهدف اغتصاب السلطة وانتهاك الشرعية الدستورية. ولضمان ذلك يجب التعهد بممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب، من خلال علنية نشاطها وعقد مؤتمراتها الدورية وانتخاب هيئاتها القيادية، وذلك إيماناً منها بأنّ من لا يمارس الديمقراطية في نشاطه الداخلي لا يمكن أن يمارسها في علاقاته مع غيره في المجتمع.

(*) – باحث استشاري في « مركز الشرق للبحوث » – دبي